أول بنك في الكويت ينضم إلى مبادرة «PCAF» الهادفة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.. وأول مؤسسة مالية كويتية تصدر سندات خضراء

«الوطني» يصدر تقرير الاستدامة 2024.. للاحتفاء بعام من القيادة الواعية

- إطلاق إطار عمل لإستراتيجية المشتريات المستدامة ومدونة سلوك محدثة للموردين
- 4,97 مليارات دولار الأصول المستدامة للبنك.. تعادل 50٪ من مستهدف 2030
- بدء تطبيق بيان التنوع والمساواة والشمول.. ما يعزز تكافؤ الفرص في مكان العمل
- 18 فرعاً للبنك داخل الكويت تم إتمام تركيب ألواح الطاقة الشمسية فيها العام الماضي

تماشيا مع دوره الريادي ونهجه المؤسسي نحو دمج الاستدامة بشكل كامل في صميم أعماله التجارية وعملياته التشغيلية، أصدر بنك الكويت الوطني تقريره السنوي التاسع للاستدامة، وذلك عن العام 2024، متضمنا أبرز الإنجازات والمساهمات التي قدمها البنك في إطار تنفيذ إستراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية خلال العام الماضي.

ويسلط التقرير الضوء على المبادرات الإستراتيجية التي نفذها «الوطني» خلال العام 2024 فيما يخص الالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والقضايا الجوهرية، والفرص والتحديات، والتقدم الملحوظ الذي أحرزه البنك في مسيرته نحو مستقبل مستدام، والتي بدأها في العام 2016، ودمج مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر المؤسسية.

كما يقدم نظرة شاملة على نهج بنك الكويت الوطني الإستراتيجي للاستدامة والذي يهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على المجتمعات التي يخدمها، مع دفع النمو المستدام بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

ويستند التقرير في محاوره إلى 4 ركائز رئيسية تشكل أطر إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للبنك، حيث يتضمن تفاصيل ما تم إنجازه خلال العام الماضي في كل من الركائز الأربعة، والتي تتكون من (الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا)، والقضايا الجوهرية المتعلقة بكل ركيزة، إلى جانب المبادرات التي نفذها البنك في كل منها.

الحوكمة من أجل المرونة

وأشار التقرير إلى تحقيق بنك الكويت الوطني العديد من الإنجازات خلال العام 2024 فيما يتعلق بركيزة الحوكمة من أجل المرونة ضمن إستراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وأوضح أنه باعتباره سباقا في أخذ زمام المبادرة لتعزيز جهود الاستدامة، كان «الوطني» أول مؤسسة مالية في الكويت ومن بين 15 مؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط انضمت إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، حيث تهدف هذه المبادرة العالمية إلى دعم المؤسسات المالية التي تسعى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك عبر تزويدها بمنهجيات لعمليات القياس والإفصاح عن مستويات الغازات الدفيئة المتعلقة بجميع فئات الأصول، والتي تتضمنها محفظة الإقراض والاستثمار، مثل الشركات المدرجة والسندات والقروض وأسهم الشركات غير المدرجة وتمويل المشاريع والعقارات التجارية والاستثمارات بما في ذلك الضمانات، وقروض الرهن العقاري، وقروض السيارات والديون السيادية.

وأفاد التقرير بأن البنك واصل خلال العام 2024 العمل في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، الذي انضم إلى قائمته خلال عام 2023 ويعد أكبر مبادرة استدامة للشركات لممارسات الأعمال المسؤولة، حيث قدم «الوطني» أول تقرير له حول التقدم المحرز في العام 2024، ما يؤكد التزامه بالشفافية وحرصه على دعم هذه الممارسات التي تسهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي.

الخدمات المصرفية المسؤولة

وبخصوص إنجازات البنك في مجال الخدمات المصرفية المسؤولة، الركيزة الثانية التي تستند إليها إستراتيجية «الوطني» للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أشار التقرير إلى وصول قيمة الأصول المستدامة للبنك إلى 4,97 مليارات دولار في نهاية العام 2024، أي نحو 50٪ من المستوى المستهدف للعام 2030 البالغ 10 مليارات دولار.

كما لفت التقرير إلى نجاح البنك خلال العام 2024 بإصدار أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أميركي ضمن برنامج إصدار أوراق مالية عالمية متوسطة الأجل في شكل سندات خضراء غير مضمونة ذات أولوية بالسداد لأجل 6 سنوات على أن يكون تاريخ الاستحقاق الأول بعد 5 سنوات، والتي تعتبر أول سندات من نوعها تصدرها مؤسسة مالية كويتية.

وأصدر البنك مؤخرا أول تقرير له حول تخصيص عائدات السندات الخضراء وأثرها، مسلطا الضوء على الأثر البيئي الإيجابي الناتج عن توظيف هذه العائدات.

وأكد أن هذا الإنجاز الهام يعكس رؤية «الوطني» الأوسع لقيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتحفيز التمويل المستدام في المنطقة، وتوجيه رأس المال نحو بناء بنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

فروع صديقة للبيئة

وذكر التقرير أن «الوطني» بدأ خلال العام 2024 باتخاذ خطوة مهمة تتمثل في العمل على تحديد كمية الانبعاثات الممولة كجزء من انبعاثات النطاق 3، وهي التي تنشأ من أنشطة لا تخضع للسيطرة المباشرة من قبل البنك، ولكنها مرتبطة بسلسلة القيمة الخاصة به، مثل سلسلة التوريد، والنقل وغيرها، وعلى وجه الخصوص أنشطته التمويلية. وتسهم هذه الخطوة في تعزيز قدرة البنك على إدارة التأثير المناخي الأوسع لقراراته التمويلية.

وأفاد التقرير بأنه تسريعا للخطى الرامية إلى تحويل شبكة فروعه لتكون صديقة للبيئة والاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة لتقليل حجم الانبعاث الكربوني ومساندة الكويت في تحقيق أهدافها للاستدامة بما يتوافق مع رؤية 2035، أتم بنك الكويت الوطني خلال العام 2024 تركيب الألواح الشمسية في 18 من فروعه العاملة في الكويت، ما يعزز التوسع في تركيب هذه الألواح لتشمل 24 فرعا في العام 2025.

وأشار التقرير إلى أن «الوطني» أطلق خلال العام 2024 إطار عمل لإستراتيجية المشتريات المستدامة، تهدف إلى ضمان مصادر مسؤولة بيئيا واجتماعيا عبر سلسلة التوريد، ودمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في سياسة المشتريات الخاصة بالبنك، إضافة إلى إطلاقه مدونة سلوك محدثة للموردين تتضمن بنودا تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتأكد من تطبيق جميع الموردين للمعايير البيئية والاجتماعية مع إلزامهم بتوقيع إقرار يتضمن التزاماتهم المتعلقة بحقوق الإنسان.

الاستفادة من قدراتنا

وبالنسبة لما حققه البنك فيما يتعلق بالركيزة الثالثة ضمن إستراتيجيته للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ـ الاستفادة من قدراتنا ـ وفي إطار خطواته الملموسة لتعزيز جهود الاستدامة، ذكر التقرير أن بنك الكويت الوطني واصل خلال العام 2024 تعزيز تكافؤ الفرص في مكان العمل، حيث تم الانتهاء من بيان التنوع والمساواة والشمول (DE&I)، والذي يؤكد التزام البنك بهذه القيم في مكان العمل ودعمها، وهو ما يتماشى مع هدفه المتمثل في تعزيز بيئة عمل شاملة ومنصفة.

وأوضح أن البنك أطلق خلال العام الماضي العديد من المبادرات الإستراتيجية والبرامج المتخصصة لدعم وتطوير القيادات النسائية، ما ساعد في زيادة عدد النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية وإشرافية على كل مستويات البنك، مشيرا إلى أن نسبة النساء من القوى العاملة في البنك وصلت إلى 43,2٪ في نهاية العام 2024، فيما بلغت نسبة تمثيلها في المناصب الإدارية العليا 27,4٪، كما بين أن النساء يمثلن 28,8٪ من إجمالي الموظفين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لدى البنك، البالغ عددهم 347 موظفا متخصصا.

وأفاد بأنه من خلال إستراتيجيته للتحول الرقمي، نجح «الوطني» خلال العام الماضي في تطوير حلول رقمية متنوعة تركز على العملاء إضافة إلى مشاريع واسعة النطاق، مشيرا إلى إطلاق البنك لأكثر من 90 ميزة وتحسينا جديدا عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وذلك بهدف تحسين تجربة المستخدم، وتعزيز الأمان والمدفوعات، وتوسيع نطاق المنتجات الرقمية المبتكرة، بهدف توفير الوقت والجهد على العملاء.

وبين «الوطني» أنه تأكيدا لالتزامه بمواصلة الاستثمار في رأس المال البشري، وقع بنك الكويت الوطني خلال العام الماضي اتفاقية تعاون حصري مع Coaches Circle Academy، والتي يقع مقرها في فانكوفر ـ كندا، تقوم الأكاديمية بموجبها بتدريب القياديين في البنك، وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم التدريبية في مجالات الكوتشينغ (Coaching)، كي يتمكنوا بالتالي من تطوير قدرات ومهارات الموظفين في البنك، مبينا أنه في إطار برنامج Coaches Circle للمتميزين، شارك مجموعة من كبار موظفي «الوطني» في دورات تدريبية متقدمة في القيادة، بالتعاون مع كلية IE للأعمال في مدريد.

الاستثمار في مجتمعاتنا

وذكر التقرير أن بنك الكويت الوطني واصل خلال العام 2024 ترك بصمة اجتماعية بارزة وخلق قيمة مضافة في المجتمعات التي يعمل بها من خلال استثماراته المجتمعية، وذلك بما يتماشى مع الركيزة الرابعة ضمن استراتيجية البنك للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ـ الاستثمار في مجتمعاتنا، كما عمل على توفير أفضل خدمة لعملائهم والحفاظ على مصالحهم وحماية حقوقهم، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي، وتحسين إمكانية الوصول للخدمات المالية ورفع مستوى الثقافة المالية.

وأوضح أنه ترسيخا لمكانته الريادية كأكبر مساهم في مجال المسؤولية الاجتماعية في الكويت، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات المجتمعية التي قدمها «الوطني» 30 مليون دينار خلال العام 2024، بزيادة 9٪ مقارنة بالعام 2023، مضيفا أنه في إطار في إطار دعمه للمبادرين ورواد الأعمال في الكويت، قدم البنك قروضا للشركات الصغيرة والمتوسطة في العام الماضي بلغ إجمالي قيمتها 25,04 مليون دينار، مسجلة نموا بنسبة 23,5٪ مقارنة بمستواها في العام 2023.

ونوه التقرير إلى أن معدل توطين الوظائف «التكويت» على مستوى بنك الكويت الوطني ـ الكويت بلغ 78٪، الأمر الذي يتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي، وذلك من خلال تطوير المبادرات التي تركز على جذب المواهب المحلية ورعايتها، مؤكدا أن استراتيجية «التكويت» لدى البنك تهدف إلى توسيع نطاق استقطاب المواهب الوطنية، والحفاظ عليها بوتيرة مستدامة.

وبين التقرير أنه ضمن الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتنمية المجتمع، خاصة في مجال التعليم، تزايد الاهتمام ببرنامج Bankee، أحد أبرز مبادرات البنك التي تهدف إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية لطلبة المدارس في الكويت، حيث شارك في فعاليات البرنامج خلال العام (2024ـ2025) 61 مدرسة جديدة، 7,230 معلما، 32,257 طالبا وطالبة، بعد أن حقق نجاحا ملحوظا في العام الدراسي السابق.

وأفاد بأن «الوطني» واصل خلال العام 2024 رعايته لفريق الغوص الكويتي، وذلك من أجل إطلاق مشاريع للحفاظ على السواحل والموارد البحرية الطبيعية في الكويت، كما جدد شراكته مع شركة أمنية لإزالة النفايات وإدارتها، ما أدى إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 462,5 طنا، إلى جانب تجديد شراكته أيضا مع مؤسسة لوياك لتطوير برامج وفعاليات تمكن الشباب من تطوير ذاتهم، وريادة الأعمال، إضافة إلى برامج أخرى تتعلق بالمسؤولية البيئية.

مشاركات دولية فاعلة

أفاد التقرير بأن بنك الكويت الوطني شارك خلال العام 2024 في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29)، الذي أقيم في العاصمة الأذربيجانية (باكو)، في إطار دعمه الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، وضمن مساندته لرؤية الكويت الشاملة للاستدامة والجهود العالمية للحد من آثار التغير المناخي.

كما لفت إلى مشاركة البنك في المؤتمر السادس عشر للأطراف COP16 في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) الذي عقد في العاصمة السعودية (الرياض) لمناقشة الجهود العالمية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

2,52 مليار دولار قروض مستدامة

كشف التقرير أن مجموعة بنك الكويت الوطني قدمت قروضا مستدامة بلغت قيمتها 2,52 مليار دولار خلال العام 2024، وذلك للعملاء ذوي التأثير البيئي و/أو الاجتماعي، مشيرا إلى توسيع نطاق عروض المنتجات الخضراء، بما في ذلك قروض السيارات الكهربائية وقروض الإسكان منخفض الانبعاثات، مع مواصلة استكشاف فرص التمويل البيئي ضمن إطار عمل التمويل المستدام الخاص بالبنك.

تطوير إطار لإدارة المخاطر البيئية

ذكر التقرير أن عام 2024 شهد إصدار البنك الوطني لأول تقرير متوافق مع إطار فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، وفي إطار جهوده المستمرة نحو تعزيز الاستدامة، أشار التقرير إلى قيام البنك خلال العام 2024 بتطوير إطار عمل لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) على مستوى البنك، والبدء بتطبيقه.

وتعكس هذه الخطوة الهامة التزامه بترسيخ حوكمة المناخ في صميم عملياته، الأمر الذي يعزز قدرته على توقع المخاطر البيئية الناشئة والاستجابة لها. إضافة إلى قيامه بتطوير بطاقة أداء تختص بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) وتدعم تقييم البنك للمخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودمجها في عملية التقييم الائتماني لعملائه الحاليين والجدد من الشركات.

انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة

سلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزه البنك الوطني للحد من التأثير على البيئة وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مشيرا إلى تسجيله انخفاضا ملحوظا في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 28,30٪ مقارنة بسنة الأساس 2021، ليحقق في العام 2024 هدفه المرحلي لخفض الانبعاثات للعام 2025 قبل الموعد المحدد. وأوضح أن البنك استطاع خفض استهلاكه للطاقة الكهربائية بنحو 389،914 كيلو واط/ ساعة خلال العام 2024، إضافة إلى خفضه استهلاك المياه بنسبة 20,85٪ على أساس سنوي، وإعادة تدويره لما نسبته 86٪ من إجمالي الورق المستهلك خلال العام الماضي. يأتي ذلك ليؤكد التزام البنك بتحقيق هدفه المرحلي بخفض إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25٪ بحلول العام 2025، وصولاً إلى الهدف الأكبر المتمثل بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060.

2320 منشوراً على مواقع التواصل لتعزيز وعي العملاء

أشار التقرير إلى مواصلة البنك الوطني توظيفه لحساباته على منصات التواصل الاجتماعي من أجل تثقيف العملاء حول العديد من الموضوعات، مشيراً إلى أن «الوطني» أصدر 2320 منشورا على مواقع التواصل الاجتماعي و42 بيانا صحافيا خلال العام 2024، وذلك لتعزيز وعي العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية، كما واصل دعمه ومشاركته القوية في حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى كافة شرائح المجتمع. وبين التقرير أن معدل رضاء العملاء بلغ 90٪، وذلك في حرص بنك الكويت الوطني على تحسين خدماته ومنتجاته وطرح كل ما هو جديد ومميز.

الاستثمار بالموظفين.. ودعم تمكين المرأة

لفت التقرير إلى إطلاق بنك وياي، البنك الرقمي التابع لبنك الكويت الوطني، مبادرات مؤثرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) خلال العام 2024، وذلك بهدف تمكين الأفراد من تجربة الخدمات المصرفية الرقمية.

وأشار التقرير إلى مواصلة بنك الكويت الوطني الاستثمار في التطوير المهني لموظفيه وكفاءاتهم الشخصية والمهنية من خلال مجموعة من برامج التدريب الإلزامية والقيادية والمتخصصة في مواضيع محددة على جميع المستويات، مؤكدا استمرار دعمه للمواهب الوطنية الشابة من خلال عدة مبادرات وبرامج تدريبية، من بينها إستراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز دور القيادة النسائية في المؤسسة، والدولة، والمنطقة، والعالم.

المرأة، ذكر التقرير أن «الوطني» دشن خلال 2024 النسخة الثانية لبرنامج NBK RISE، والذي يعد البرنامج الأول من نوعه المصمم خصيصا لدعم القيادات النسائية وتعزيز دورهن وتأهيلهن لتولي أعلى المناصب القيادية، وذلك تماشيا مع إستراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز دور القيادة النسائية في المؤسسة، والدولة، والمنطقة، والعالم.

.. وفي تقريره: 10 مليارات دينار إيرادات الاستثمار الخارجي للكويت في 2024

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن صافي إيرادات الاستثمار، وهو البند الذي يعكس العائدات المتحققة من رأس المال المستثمر في الخارج، بلغ نحو 10,2 مليارات دينار في 2024، مسجلا نموا بنسبة 2,3٪، وجاءت هذه الزيادة بصفة رئيسية على خلفية ارتفاع عائدات استثمارات المحافظ المالية (6,1 مليارات دينار)، رغم أن هذه المكاسب قابلها جزئيا تراجع عائدات الاستثمار المباشر في الخارج (2,3 مليار دينار)، إلى جانب زيادة أرباح الاستثمار المباشر لغير المقيمين في الكويت، بما يتسق مع تعافي أداء بورصة الكويت العام الماضي.

وأضاف التقرير أن هذه الزيادة الطفيفة تأتي عقب أداء استثنائي في عام 2023، حين عززت العوائد المرتفعة على الودائع وسندات الخزانة قصيرة الأجل ـ نتيجة رفع أسعار الفائدة الأميركية ـ إلى جانب الأداء القوي للأسهم الأميركية، صافي الإيرادات الاستثمارية بشكل ملحوظ.

وارتفعت إيرادات الاستثمار الخارجي إلى ما يعادل 57٪ من صادرات النفط في عام 2024، مقابل 40٪ في عام 2019، مما يبرز الأهمية المتزايدة لهذا المصدر كركيزة استراتيجية داعمة لفائض الحساب الجاري في مواجهة تقلبات إيرادات الهيدروكربونات.

فائض الحساب الجاري

وعلى صعيد آخر، أشار التقرير إلى أن الحساب الجاري سجل فائضا في 2024، إلا أنه تراجع للعام الثاني على التوالي ليصل إلى ما نسبته 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية، وقد أسهم في تعويض التراجع الذي شهده الفائض التجاري السلعي جزئيا في تحسن ميزان الخدمات وإيرادات الاستثمار، إذ سجل الأخير فائضا بنسبة 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقلص فائض الحساب الجاري إلى 14,3 مليار دينار (29,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024، مقابل 15,8 مليار دينار (31,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق، ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض صادرات النفط الخام وتعافي تحويلات الوافدين.

وبالرغم من هذا التراجع فإن الصادرات النفطية تمكنت من الاحتفاظ بصدارتها ضمن أرصدة الحساب الجاري، إذ شكلت نحو 88,9٪ من إجمالي الصادرات و53٪ من إجمالي المقبوضات، مقابل 92,7٪ و58,6٪ في عام 2023، على التوالي.

وفي المقابل، شهدت الصادرات غير النفطية (الصادرات المحلية وإعادة التصدير) تعافيا لافتا، إذ ارتفعت بنسبة 40٪ خلال عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 2,7٪ في العام السابق، مدفوعة بالزيادة الكبيرة لصادرات الكيماويات العضوية (18٪ مقابل ـ25٪ في عام 2023)، والبلاستيك ومشتقاته (66٪ مقابل 9٪)، والسيارات وقطع الغيار (112٪ مقابل 6٪).

وبالإضافة إلى ذلك، تقلص عجز حساب الخدمات بنحو مليار دينار، مدعوما بانخفاض إنفاق الكويتيين على السفر للخارج بنحو 0,6 مليار دينار، ويشمل هذا البند الإنفاق على الطلبة المبتعثين للخارج والرحلات العلاجية في الخارج، مما أسهم جزئيا في الحد من تأثير تراجع الفائض التجاري للسلع على الحساب الجاري.

انتعاش تحويلات الوافدين

وفيما يخص حساب الدخل الثانوي، الذي يعكس بصورة أساسية تحويلات الوافدين، فقد سجل نموا بنسبة 11,8٪ في عام 2024، منهيا بذلك مسار التراجع الحاد الذي بلغ 28,4٪ في عام 2023.

وأوضح تقرير البنك الوطني أن هذا التعافي يعزى إلى الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه المصري والروبية الهندية منذ النصف الثاني من عام 2023، وهما العملتان الرئيسيتان لنحو نصف القوى العاملة الوافدة في الكويت.

وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال التحويلات أدنى بنسبة 24٪ من مستويات ما قبل الجائحة (عام 2019)، مما يعكس استمرار تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة محليا ـ إذ سجلت الكويت أعلى معدل تضخم بين دول الخليج في 2024 ـ فضلا عن المخاوف المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، والتي تدفع الكثير من الوافدين إلى الاحتفاظ بجزء أكبر من دخولهم داخل البلاد.

استقرار التدفقات المالية للخارج

وعلى الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، ذكر تقرير «الوطني» انه استقرت تدفقات الحسابات المالية إلى الخارج نسبيا خلال عام 2024، مسجلة تراجعا هامشيا إلى 15,3 مليار دينار (ما يعادل 31٪ من الناتج).

وتركزت غالبية هذه التدفقات ضمن استثمارات المحافظ، وسط تحول لافت نحو أدوات الدين، التي ارتفعت إلى 10,1 مليارات دينار، مقارنة بتركيبة شبه متوازنة في عام 2023. ويرجح أن تعكس هذه التحركات تزايد إقبال المستثمرين على الأوراق المالية ذات العائد الثابت، بدعم من جاذبية العوائد العالمية وتزايد التوقعات بالتيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة.

كما أسهم تراجع الاستثمارات المباشرة في الخارج، والتي انخفضت إلى 3,2 مليارات دينار (ـ7,9٪)، في تقليص التدفقات المالية إلى الخارج، إلى جانب انخفاض الأصول الاحتياطية بواقع 0,9 مليار دينار لتبلغ 13,7 مليار دينار، مما يعزز متانة وضع السيولة الخارجية للكويت، إذ تغطي هذه الاحتياطيات نحو 8,7 أشهر من الواردات ـ وهو مستوى يفوق بكثير الحد الأدنى البالغ 3 أشهر الذي يوصي به صندوق النقد الدولي. ومن اللافت أن أصول البنوك من المشتقات المالية قفزت بنحو عشرة أضعاف خلال عام 2024، في مؤشر الى تنامي نشاط التحوط ضد تقلبات الأسواق العالمية والتحولات في السياسات النقدية. كذلك، ارتفعت المطلوبات المصنفة ضمن بند «أخرى/ الحكومية العامة» بقيمة ملحوظة بلغت 1,4 مليار دينار، مقابل 107 ملايين دينار فقط في عام 2023، ما قد يعكس زيادة ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة.